المحاضرة: الثورة التحريرية الجزائرية.

عمدت السلطات الفرنسية إلى قمع الثورة ووادها في مهدها، و لهذا الغرض استدعت جاك سوستال لتولي حكم الجزائر ، والعمل على اخماد الثورة وانهائها.

1-مشروع جاك سوستال.

التعريف بالشخصية: اسمه الحقيقي ابن سوسانJacque Emile Soustelle(ben sousen) من أجل يهودي، درس علم الأجناس وتخصص في أمريكا اللاتينية، مثقف يساري، تحالف مع ديغول عام 1940، نصّب محافظا وطنيا للإعلام عام 1942، ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في 1943_1944، ثم عين بعدها وزيرا مكلفا بالحكومة المؤقتة، انتخب نائبا للجنرال ديغول سنة 1951، وفي 1955/01/25 عين حاكما عاما للجزائر، غير أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 1955/02/15 بعد تزكية من طرف إدغارفور.

كان سوستال من أنصار الاندماج الاقتصادي، كان مناصرا للقمع ومناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني، وهو ما أكسبه شعبية كبيرة... توفي في 1990/08/07.

2- الإجراءات الأولى لجاك جوستال:

حملت تجربة سوستال طابعين، طابع الإصلاح وطابع التهدئة، وبعد دراسة لأوضاع الجزائريين، شخّص المشكل، وعرف سبب الثورة في نظرة هي وجود فروق اجتماعية والفقر، وجاء بالحل أطلق عليه الإدماج، فمزج بين السياسة القمعية والسياسة الإدماجية.

أ - السياسة القمعية لسوستال:

- قانون إعلان حالة الطوارئ صدر في 1955/03/19 وفرض حظر التجوال.
- إقامة المحتشدات - مبدأ المسؤولية الجماعية - طلب الإمدادات العسكرية.

في 1955/02/12 تلقى سوستال من وزير الداخلية "بورجس مونوري" يقترح عليه توسع إجراءات القمع المطبقة في الأوراس إلى منطقة الشمال القسنطيني، فاغتنم الفرصة ليطلب إمدادات بحوالي مئة ألف (10000) جندي في أقرب الآجال، فكان له ما طلب ووعده الوزير بطائرات مروحية،

كما قام بإعادة تنظيم قوات" القوم" وأطلق عليها اسم "الفرق متنقلة للشرطة الريفية" G .M.P .R)، تمركزت 11 فرقة منها في جنوب قسنطينة، وحصل الجنرال "بارلانج" على صلاحيات فوق العادة في منطقة الأوراس، وكلّف بقيادة جميع العمليات المدنية والعسكرية لإعادة النظام، وتمّ إقحام الجيش في العمل الاجتماعي والمدرسة والمصالح الطبية(سياسة التهدئة) وإنشاء ما يعرف بالمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S).

كما اقترح الجنرال" بارلانج" على سوستال بأن يتم حجز ومصادرة أملاك المجاهدين.

ب-سياسة سوستال الإدماجية: استمد سوستال مشروعه من دستور 1947، وقد احتوى على:

1 -الإدماج الإداري: تقسيم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية تهتم بشؤون سكان الريف حتى يتمكنوا من تحسين ظروف معيشتهم.
2 -تحسين نظام العقار بتسليم العقود للفلاحين ومدهم بالقروض وإصلاح نظام الخماسة.
3 -فتح باب التوظيف والتكوين أمام السكان.
4 -فتح المدارس وتعليم الجزائريين.

كانت هذه السياسة تهدف إلى عزل الجماهير الجزائرية عن الثورة، وذلك من خلال أعمال مصالح الإدارة المتخصصة (S.A.S) التي كانت مهمته الرئيسية في استعادة الاتصال مع الجزائريين من أجل تفجير حركة جديدة من الداخل على مستوى القاعدة.

كان الوالي العام يهدف إلى مشاركة إدارية للمسلمين في تسيير شؤونهم أو على الأقل أن يتخذوا موقفا سلبيا لإيقاف مسار الثورة.

مصير المشروع: قضت أحداث 20 أوت 1955 (هجومات الشمال القسنطيني) على ما كان يخطط له سوستال؛ إذ التفّ سكان الريف حول الثورة وتمسكوا بها.

كما عارضه مجموعة من الشخصيات من مختلف التشكيلات السياسية، وقد أعلن الرئيس "هوريو" أمام الملأ بأن فرنسا مهددة بأن تصير مستعمرة لمستعمراتها، وكان رؤساء بلديات الجزائر ضد كل الإصلاحات في تلك الظروف الراهنة، ووصفوا هذه الإجراءات بأنها "مكافأة التمرد"

أما فرحات عباس فقد لاحظ أن سياسة "الاندماج" ومفهومها لم تخلق سوى الخيبة؛ لأنها بقيت في حيز الخرافة والخيال، وأن سياسته لم تخدم الجزائريين الذين يؤمنون بها، وكان فرحات عباس لازال متشبثا بالحكم الفيدرالي.

الاشتراكيون رفضوا أيضا الاندماج لاعتباره أمرا متجاوز، ولم يطبق سابقا ولا يمكن تطبيقه، لأنهم اقترحوا صيغة شراكة (Association) حقيقية في إطار اتحادّ فرنسي، كما عارضته شريحة واسعة من الجزائريين.

ورغم تأكد سوستال من عقم مشروعه وفشله، لكنه لم ييأس، إذ أشرف على عملية العصفور الأزرق ،وضاعف من عدد مصالح الإدارة المتخصصة، ثم فكر في استخدام مصالي ليخلق منه منافسا للتنظيم الثوري.

هجومات الشمال القسنطيني:

قامت السلطات الفرنسية بفرض الحصار على منطقة الأوراس مدعية أن الثورة متمركزة في هذه المنطقة وسوف تقضي عليها في غضون أشهر فقط، ولهذا استنجد قائد المنطقة الأولى بزيغود يوسف قائد المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني)، وللوصول إلى هذه النتيجة خطط زيغود للهجوم على الثكنات والجندرمة ومراكز الشرطة في 20أوت 1955 في وضح النهار، خلافا لما كان يقوم به المجاهدون منذ اندلاع الثورة، واستطاع زيغود أن يقنع الجزائريين للإنضمام إلى المجاهدين لإنجاح هذا الهجوم. فما أسباب وأهداف الهجوم وما هي نتائجها؟

أسبابه:

-مساندة الشعب المغربي في ذكرى نفي سلطانها محمد الخامس.

-ادراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1955.

-كسب التعاطف الدولي للقضية الجزائرية.

-قطع التردد الذي كانت تشهده الأحزاب الوطنية.

-و أهم سبب هو فك الحصار المفروض على منطقة الأولى(الأوراس)

في يوم 20 اوت 1955 نزل المجاهدون من الجبال وهاجموا مراكز تمركز الجيش الفرنسي (الثكنات، الشرطة، الجندرمة) كما قاموا بتخريب الأسلاك الهاتفية، وقد تمكن زيغود من اقناع الجزائريين للإنضمام إلى المجاهدين لإنجاح الهجومات، وبالفعل حققت الهجومات أهدافها وسببت خسائر فادحة للجيش الفرنسي، الذي دعا إلى جلب الإمدادت العسكرية التي كانت متمركزة في المنطقة الأولى لصد هذه الهجومات ولإخماد الثورة في المنطقة الثانية، وكرد فعل عن هذه الخسائر قام الجيش الفرنسي بالهجوم على الجزائريين العزل الذين كانوا بالملعب البلدي بسكيكدة يشاهدون مباراة كرة القدم، وبدأت في إطلاق النار بطريقة عشوائية مما سبب باستشهاد 1200 جزائري.

***نتائجها:**

حققت الهجومات أهدافها والمتمثلة في :

- فك الحصار على المنطقة الأولى.
- القضاء على ادعاءات فرنسا بأن الثورة محصورة في الأوراس وسوف تقضي عليها.
- القضاء على تردد الجزائريين للإنضمام إلى الثورة، أمثال فرحات عباس.
- كسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية.
- كسب تعاطف بعض الشخصيات الفرنسية.
- إدراج القضية الجزائرية في جدول هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1955.
- تأكيد الجزائريين على رفضهم لمشروع جاك سوستال الإصلاحي.

ولم تكن هجومات الشمال القسنطيني هي المعركة الوحيدة التي قام بها المجاهدين ، فقد خاض عدة معارك كمعركة الجرف،.

وبعد مؤتمر الصومام استطاع قادة الثورة من تحديث جيش التحرير الوطني بالطريقة العصرية، فزادت انتصارته، وزاد المنظمين إليه من الجزائريين،الذين كانت القيادة الثورية تقوم بتدريبهم في القاعدة الخلفية الشرقية(تونس) والغربية(المغرب الأقصى)، كما قامت بابرام صفقات الأسلحة من البلدان الإشتراكية وادخالها إلى الجزائر إما برا عبر الحدود الجزائرية التونسية أو الحدود الجزائرية

الغربية أو الحدود الجزائرية الليبية، ولكن فرنسا تفطنت للأمر وقامت بغلق الحدود وذلك بإقامة السلاك الشائكة المكهربة(خطي شال وموريس)، مما اضطر بالمجاهدين إلى ادخال الأسلحة برا مجتازين هذين الخطين غير آبهين بالإستشهاد.

استمرت الثورة عاما بعد عام مما أحدث ارتباكا في الموتروبول بفرنسا، إذ توالت الحكومات في السقوط(حكومة مانديس فرنس، غي مولي، غيار...) إلى أن سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة بعد انقلاب الجنرالات 13-05-1958، وجيء بالجنرال ديغول يوم 01-06-1958 لإنقاض الجزائر الفرنسية.

قدم الجنرال ديغول عدة مشاريع اغرائية وترهيبية لإنهاء الثورة لصالح المعمرين، فالجنرال هذا كان يظن أيضا أن الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية سوف تقطع الطريق أمام الجزائريين للإلتفاف حول ثورته ومساندتها، ولهذا طرح مشرروع قسنطية وهو عبارة عن مشروع اصلاحي لتحسين أوضاع الجزائريين كمنحهم أراضي زراعية وادخال أولادهم إلى المدارس...، وفي نفس الوقت طرح مشروع اغرائي آخر وهو مشروع سلم الشجعان والمتمثل في نزول المجاهدين من الجبال دون أن تعاقبهم وتضمن لهم العودة إلى الحياة العادية، كما قامت بتقرير المصير، أما مشروعه الترهيبي هو القضاء على الثوار من خلال العمليات العسكرية الكبرى في كل الولايات السادسة كعملية التاج، الحزام...، و من خلال عمليات التمشيط أيضا.

وقد أظهر المجاهدون والشعب الجزائري بسالة وتصميم على الاستقلال ،بالرغم من التقتيل والإبادة الجماعية والتعذيب والتهجير وتدمير القرى والمداشر، ووضع الجزائريين في المحتشدات وإقامة المناطق المحرمة لعزلهم عن الثورة.

والملاحظ أن مشاريع ديغول لم تنجح والدليل أن الجزائريين قاموا بعدة مظاهرات مساندة لجبهة التحرير الوطني ،ورافضة لأي اصلاحات والمطالبة بالاستقلال التام عن فرنسا كمظاهرات ديسمبر 1960، التي كانت من نتائجها ادراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة كقضية عادلة لتقرير المصير الشعب الجزائري بالاستقلال عن فرنسا، هذا ما اضطر بديغول إلى استئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

نشطت الدبلوماسية الجزائرية لكسب التأييد العربي والدولي للقضية الجزائرية، وحققت هدفها خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958.

المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

منذ اندلاع الثورة وفرنسا تحاول معرفة من هم مفجري الثورة وما هي مطالبهم، ولما عرفت أن المجاهدين يريدون الاستقلال التام رفضت التفاوض معهم، ولكن امام نجاح الثورة الجزائرية عسكريا ودبلوماسيا اضطرت للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني و الاعتراف بأنها الممثل الوحيد للثورة.

1_ دوافع قبول فرنسا التفاوض مع جبهة التحرير الوطني:

- انتصارات متكررة لجيش التحرير الوطني سياسيا وعسكريا.
- تزايد نفقات الحرب على الخزينة الفرنسية (100 مليار فرنك فرنسي قديم سنويا).
- تزايد التأييد للقضية الجزائرية .
- ضغط الرأي العام الدولي على فرنسا لإعطاء الجزائر استقلالها
- رفض الشباب الفرنسي التجنيد في الجزائر.
- توالي سقوط الحكومات الفرنسية.
- محاولة تصفية ديغول من طرف بعض الجنرالات الموجودين في الجزائر.
- قيام عدة مظاهرات مثل مظاهرة 11 ديسمبر 1960.

2- **مراحل المفاوضات:**يمكن تقسيم المفاوضات إلى مرحلتين:

أ-**مرحلة مفاوضات سرية:** كانت فاشلة ولم تأت بنتيجة لأن فرنسا كانت تريد معرفة مدى قوة الثورة وقادتها وليس وضع حلول.

*لقاء الجزائر في جانفي 1956 بين مبعوث مانديس فرانس وعبان رمضان ويوسف بن خدة.

* لقاء القاهرة في أفريل 1956 بين محمد خيضر وقورس وبقارا.

لقاء بلغراد في جويلية 1956 بين محمد يزيد وأحمد فرنسيس مع بيار كومين.

لقاء روما في سبتمبر 1956 بين أحمد يزيد ومحمد خيضر مع بيار كومين.

ب-مرحلة المفاوضات الفعلية: ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

1-مرحلة للمفاوضات الفاشلة:

***محادثات مولان:** (من 25 إلى 29 جوان 1960) فثل الطرف الجزائري محمد بن يحي وأحمد بومنجل.

***لقاء لوسارن** (20_02_1961) مثل الطرف الجزائري الطيب بولحروف وأحمد بومنجل والطرف الفرنسي جورج بومبيدو.

***محادثات إيفيان الأولى:** الطرف الجزئري كريم بلقاسم ومحمد الصديق بن يحي والطرف الفرنسي لويس جوكس (20 ماي 1961).

وتعود أسباب فشل المفاوضات في هذه المرحلة إلى تمسك كل من جبهة التحرير وفرنسا بمواقفه، فالفرنسيين اشترطوا الحكم الذاتي وتجزئة الجزائر عرقيا ودينيا، وفصل الصحراء عن الشمال، كما طالبوا بحضور أطراف أخرى (الحزب الشيوعي، الحركة الوطنية الجزائرية) مع جبهة التحرير للمفاوضات ،واشترطت هذه الأخيرة وقف إطلاق النار الرافضة إقامة هدنة قبل التفاوض.

2- مرحلة المفاوضات الناجحة: بعد فشل الانقلاب العسكري في الجزائر ضد حكم ديغول استأنفت المفارضات.

***لقاء بال بسويسرا** (أكتوبر ونوفمبر 1961): بعد تعيين يوسف بن خدة رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة، التقى المندوبان "محمد الصديق بن يحي" و"رضا مالك" بالوفد الفرنسي في مدينة "بال" (سويسرا) يومي 28 و 29 أكتوبر 1961، ثم لقاء بال الثاني يوم 9 نوفمبر 1961، للوصول إلى اتفاق مبدئي في محادثات "**لي روس**" الذي انعقدت في 11 إلى 19 جانفي 1962؛ بين الوفدين الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم والفرنسي برئاسة جوكس.

***مفاوضات إيفيان الثانية:** (7_8 مارس 1962): بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (22 إلى 27 فيفري 1962) بطرابلس، وبعد دراسة حصيلة اتفاقية "لي روس" تم التصويت على مشروع الاتفاقية بالإجماع، والتقى الطرفان من جديد بإيفيان السويسرية وبصفة رسمية ، افتتحت المفاوضات يوم 07 مارس 1962 بين الوفد الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم ومن الجانب الفرنسي لوي جوكس رئيس الوفد، وتطرق خلالها إلى المسائل المتعلقة بالتطبيق الفعلي لوقف إطلاق النار وتحضير عملية الاستفتاء ،وتشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة برئاسة جزائري تتولى تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين توقيف إطلاق النار والاستقلال.

وقع الطرفان على اتفاقية إيفيان يوم 18 مارس 1962ن وبتفويض من مجلس الثورة الجزائرية، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962 على الساعة 12:00 ظهرا في كامل التراب الوطني، وحاولت منظمة الجيش السري (O.A.S) إفشاله، وذلك بتصعيد الأعمال الإرهابية(اغتيالات، انفجارات، أعمال تخريبية...)، لكنها لم تستطع ذللك نظرا لفطنة وحنكة جبهة التحرير التي تصدت لها.

3-اختلاف الآراء حول اتفاقية إيفيان:

اختلف قادة الثورة حول اتفاقية ايفيان فمنهم من أيد محتواها ،منهم من عارضها.

1-المؤيدون: اعتبروها نصرا لأنها حققت شروط نداء أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، إذ تضمنت استقلال الجزائر مع بقاء الوحدة الترابية والعرقية للشعب الجزائري، وأن بعض الامتيازات التي أعطتها الاتفاقية لفرنسا ستجرد منها مع مرور الوقت.

2- المعارضون: اعتبروها استعمار مقنع، إذ حصلت فرنسا بموجب الاتفاقية على عدة امتيازات منها:

- امتيازات عسكرية: مثل بقاء القوات الفرنسية في عدة مناطق لفترات زمنية مثل: المرسى الكبير، قاعدة رقان بأدرار، واستخدام مطاري بوفاريك وعنابة.

– امتيازات اقتصادية: أعطت الأولوية في التعامل الاقتصادي مع فرنسا وأعطت للشركات الفرنسية امتيازات في التنقيب واستخراج الثروات الباطنية، وبقاء العملة الجزائرية تدور في فلك الفرنك الفرنسي.

– امتيازات ثقافية: فتح فرنسا لمنشآت التعليمية في الجزائر ،وحق فرنسا في تكوين الإطارات الجزائرية.

– امتيازات للكولون: تطبيق المحاكم الجزائرية للقانون الفرنسي واحتفاظ الكولون لممتلكاتهم ونشاطهم وتمتعهم بكافة الحقوق الاجتماعية.